

التقرير النهائي

# مساهمة القطاع الخاص في نمو وانتاجية الاقتصاد المصري

معد لأجل  
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

مقدم إلى  
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)  
القاهرة - مصر

مقدم من  
*(Nathan Associates Inc.)* مؤسسة ناثان

عقد رقم  
٢٦٣-C-٠٠-٩٧-٠٠٠١-٠٠

مارس ٢٠٠٠



# محتويات الدراسة

## الصفحة

## الموضوع

iv	قائمة الأشكال
vi	قائمة الجداول
viii	قائمة الصناديق الإيضاحية
ix	قائمة الاختصارات
xi	الاستهلال
xii	الملخص التنفيذي
1	<b>١. الوضع الراهن للاقتصاد المصري</b>
1	ا- استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية
2	ب- الناتج المحلي الإجمالي والجوانب الحقيقة للاقتصاد
3	ج- القطاع الخارجي
4	د- الجوانب المالية للاقتصاد
5	هـ - الدور المحوري للقطاع الخاص
7	و- إسهام القطاع الخاص في دعم الإنتاجية والنمو في مصر
9	المراجع
10	<b>٢. دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد المصري</b>
10	أ - مقدمة
10	ب - نظرة شاملة لوضع القطاع الخاص
12	ج - أنشطة القطاع الخاص
26	د - القطاع الخاص الصناعي
29	هـ - الخلاصة
31	ملحق الفصل الثاني : مصادر البيانات

34	<b>٣. دور الحكومة في دعم إنتاجية القطاع الخاص</b>
34	أ- إستراتيجية الحكومة للشخصية
44	ب- الاستراتيجيات الحكومية للتجارة
48	ج- إستراتيجية تشجيع الاستثمار
55	المراجع
56	ملحق الفصل الثالث: أثر التشريعات على الاستثمار
63	<b>٤- مساهمة القطاع الخاص الصناعي في النمو والإنتاجية</b>
63	أ- مقدمة
64	ب- مساهمة القطاع الخاص الصناعي، لكل قطاع فرعى، وحسب النشاط
75	ج- مصادر النمو من جانب العرض
83	د- مصادر النمو من جانب الطلب
90	هـ- الخلاصة والتوصيات
91	المراجع
92	<b>٥. تحليل أوضاع الإنتاجية وكفاءة النمو في القطاع الخاص الصناعي لمصر</b>
92	أ- مقدمة
93	ب- دور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي
96	ج- الاتجاهات الإجمالية للقطاع الخاص الصناعي
100	د- محددات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع الخاص الصناعي
104	هـ- تكوين وتوزيع محددات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج داخل القطاعات
125	و- معوقات نمو الإنتاجية الكلية القطاعية ومقررات العلاج
127	ز- الخلاصة
128	المراجع
132	ملحق رقم (أ) : تكوين البيانات الخاصة بتحليل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
136	ملحق رقم (ب) : طرق التقدير الخاصة بتحليل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

150	<b>٦- أوضاع الإنتاجية والتنافسية لثلاث صناعات رئيسية</b>
150	أ- مقدمة
151	ب- صناعة البرمجيات
156	ج- صناعة الأجهزة المنزلية
160	د- صناعة المحاصيل البستانية
163	هـ - الإستراتيجية وخطة العمل
169	المراجع
	<b>ملحق الفصل السادس</b>
	<b>الملحق رقم (أ) : تفاصيل المقابلات الشخصية على مستوى المنشأة:</b>
171	العوامل المؤثرة على الإنتاجية والتنافسية
194	<b>الملحق رقم (ب) : خصائص عينة المقابلات الشخصية للصناعة</b>
197	<b>الملحق رقم (ج) : الخطوط العامة للمقابلات الشخصية المتعلقة بالإنتاجية والتنافسية في مصر</b>
201	<b>٧. آفاق الاقتصاد المصري نحو الدفع المتواصل للإنتاجية والنمو</b>

## استهلال

بني هذا التقرير على بحث مشترك بين مشروع تحليل وإصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية (مشروع دبرا) وقطاع السياسات والبحوث الاقتصادية والمعلومات بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. ومشروع دبرا ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة - مصر (عقد رقم ١-٠٠٠٠١-٩٦-C-٢٦٣).

ويهدف مشروع دبرا إلى تشجيع ومساندة الإصلاح الاقتصادي في مصر، وذلك من خلال تقديم المعونة الفنية إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مع التركيز على التجارة الدولية وتحريض الاستثمار، وكذلك التركيز على الجوانب المرتبطة بتحرير الاقتصاد المصري وتدعم القطاع المالي. وتعتبر شركة ناثان أسوشیتس انكوربورشنين المقاول الرئيسي لعقد مشروع دبرا. ومقاولاً الباطن كيمونكس انترناشيونال، والآيد كوربوريشن - إيجيت أسهمتا أيضاً في هذه الدراسة كما أسهمت فيها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وقطاع السياسات والبحوث الاقتصادية والمعلومات.

وأشرفت على هذه الدراسة الدكتورة/ سوزان أنيس مسيحة، المستشار الاقتصادي لمشروع دبرا (من شركة كيمونكس انترناشيونال). وضم فريق الدراسة من المستشارين المصريين كل من الدكتور/ عبد الحميد محبوب، أستاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق، وهو مؤلف الفصلين الأول والثاني، والدكتورة/ لبنى عبد اللطيف، أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة القاهرة، وهي مؤلفة الفصل الرابع، والدكتور/ كمال سامي، خبير الإحصاء وقواعد البيانات، من جامعة القاهرة. وشارك في الدراسة من المستشارين الأجانب كل من : الدكتور / روين سكلز، أستاذ الاقتصاد والإحصاء بجامعة رايس والسيد/ لوليت جيتاشيو من جامعة رايس وقد قاما بتأليف الفصل الخامس من الدراسة، بمعاونة السيد/ وون هو سونج روان جايا سوريا؛ والأستاذة/ جريتا بوبي، المستشارية الاقتصادية المستقلة، والتي قامت بتأليف الفصلين الثالث والسادس، بالإضافة إلى قيامها بتحرير تقرير الدراسة ككل. هذا وقد شارك في إعداد هذه الدراسة مجموعة من الباحثين الاقتصاديين والإحصائيين من قطاع السياسات والبحوث الاقتصادية والمعلومات بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: الأستاذة/ ثريا صادق عامر، والأستاذ/ برنس حنفي أحمد، والأستاذة/ أحلام مرسي السنطاوي، والأستاذ/ محمد زكي علي.

ويود فريق الدراسة أن يوجه الشكر لمعالي الأستاذ الدكتور / يوسف بطرس غالى، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، والأستاذ الدكتور / فاروق شقoir، وكيل أول الوزارة، على ما قدماه من توجيه ومساندة للدراسة. وهناك شكر خاص للدكتور / ستيفوارت كاليسون، المستشار بمشروع دبرا، على ملاحظاته القيمة، بالإضافة إلى تحرير التقرير في صورته النهائية .

وجميع الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر فقط عن وجهات نظر أعضاء فريق الدراسة، ولا ينبغي النظر إليها باعتبارها ممثلة لوجهة نظر حكومة جمهورية مصر العربية، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

## **الملخص التنفيذي**

قامت الدراسة بعملية تقييم لدور القطاع الخاص المصري في دعم الطاقة الإنتاجية لل الاقتصاد القومي سواء على المستوى الكلي أو المستوى القطاعي، مع التركيز بشكل خاص على الأنشطة الصناعية. وينصب التركيز على دور القطاع الخاص في تحسين عملية تخصيص الموارد، ومن ثم زيادة فرص التوظيف، ورفع مستويات المعيشة، والنهوض بال الصادرات، وتحسين الكفاءة والإنتاجية، والعمل على نشر التقنيات الحديثة. وتناولت الدراسة بالتحليل جميع أنواع مشروعات القطاع الخاص، طبقاً للشكل القانوني، من قطاع خاص منظم وغير منظم وقطاع خاص استثماري (ويوضح ملحق الفصل الثاني التعريفات الخاصة بهذه الأشكال القانونية للمشروعات). كما قامت الدراسة باستطلاع للمعوقات التمويلية والقانونية وال المؤسسية التي تواجه إنتاجية وتنافسية القطاع الخاص، وعلى وجه الخصوص، تلك التي تخص القطاعات الواعدة بالاقتصاد. كما تستطلع الدراسة أيضاً، دور الحكومة في دعم بيئة النشاط الاقتصادي وتحسينها، ومساندة القطاع الخاص من خلال السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية.

ولقد اتبعت الدراسة مدخلاً متكاملاً لتقييم أداء القطاع الخاص ومساهمته في النمو والإنتاجية، متضمناً منهاج الوصفي، والتحليلي، والكمي، والتطبيقي. وتضمن المدخل تحليلات إحصائية واقتصادية، وتقديرات للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من حيث الكفاءة الفنية والتخصيصية والتكاليف، بالإضافة إلى مسح لأنشطة الواعدة في مجال برمجيات الحاسوب الآلي، والأجهزة المنزلية، والمحاصيل البستانية .

### **النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة:**

على مستوى التحليل الكلي، أظهر التحليل، أن القطاع الخاص، بشكل عام، يتجه نحو التوسيع بصورة أسرع نسبياً قياساً إلى القطاع العام وذلك بمعايير مساهمته في الناتج القومي والاستثمار والتوظيف، على الرغم من ضعف أدائه التصديرى. وبشكل عام، يمكن القول بأن الأنشطة المفضلة من جانب القطاع الخاص، مرتبة على أساس تنازلي، هي الخدمات، ثم الزراعة، يليها الصناعة. وما زال إنتاج القطاع الخاص الصناعي صغيراً بالنسبة للناتج الإجمالي في الاقتصاد القومي.

ومنذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، أصبح القطاع الخاص قادرًا على زيادة التوظيف بشكل كبير وهو أمر ساعد على التعويض الجزئي لتراجع التوظيف في القطاع العام. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للأجور الحقيقة في القطاع الخاص الرسمي بشكل طفيف ولكنها مالت نحو الانخفاض في القطاع الخاص الاستثماري والقطاع العام. وعلى ذلك، يمكن القول بأن معدلات الأجور الحقيقة مالت إلى الانخفاض.

وقد أدت سياسة الحكومة التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار وتقديم الحوافز في ظل القانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧ (وهو القانون الذي قام بتعديل قوانين الاستثمار السابقة، رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ والقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤) إلى نتائج إيجابية. وقد أظهر القطاع الخاص الاستثماري، الذي يعمل في ظل هذا القانون، قدرة كبيرة على زيادة الناتج، والتوظيف والإدخار وال الصادرات. ومعظم أنشطة هذا القطاع تتسم بكثافة أعلى للقوة العاملة، بالمقارنة بالقطاع الخاص الرسمي والقطاع العام. يضاف إلى ذلك، أن جميع المؤشرات الاقتصادية تقريباً، قد أظهرت علامات إيجابية. وقد ظهر هذا التحسن بوضوح، في شكل استغلال الموارد النادرة لمصر، خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٨٧). وعلى حين انخفضت وحدة الناتج لكل عامل بنسبة ٣٦٪ بين الفترة التي سبقت الإصلاح (الفترة ١٩٩٠ - ١٩٨٦) وال فترة التي أعقبت الإصلاح (الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩١)، أما الناتج لكل وحدة من الأجور الحقيقة، فقد ارتفع بنحو ١٩٪، كما ارتفع أيضاً، الناتج المحلي لكل وحدة من رأس المال الجديد المستثمر بصورة كبيرة. كما ارتفع التوظيف في هذا القطاع بنسبة ٨١٪ خلال هذه الفترة. وقد كانت الفنادق والمطاعم والمصنوعات هي القوى الدافعة لتحقيق هذا التحسن في الأداء. وكان القطاع الاستثماري هو الوحيد الذي حقق زيادة في الإدخار والقيمة المضافة بين الفترتين المشار إليها. ومن المعروف أن زيادة الإدخار تساعد على تحقيق تزايد النمو الاقتصادي.

وعلى المستوى القطاعي، كانت معظم الزيادة في الإنتاجية التي حققها القطاع الخاص الاستثماري في مجالات الفنادق والمطاعم، البناء والتشييد والمصنوعات، على حين كان القطاع الخاص الرسمي أكثر إنتاجية في مجالات الزراعة ومنتجات الغابات والصيد. كما كان القطاع الخاص الاستثماري، أيضاً، أكثر توجهاً نحو التصدير، قياساً إلى القطاع

الخاص المنظم، بالإضافة إلى تنوع هيكل صادراته المنحازة نسبياً للمنتجات غير التقليدية كثيفة التكنولوجيا.

ومن الملاحظ أن تكالفة منح الإعفاء الضريبي للقطاع الخاص الاستثماري، قياساً إلى المنافع التي يقوم هذا القطاع بتوليدها، قد زادت في الفترة التي تلت الإصلاح الاقتصادي عن الفترة التي سبقت الإصلاح، فقد تم تعويضها عن طريق زيادة التوجه التصديرى، وخلق فرص العمل واكتساب مهارات إدارية تسويقية وتكنولوجيا المعلومات. ورغم من ذلك ومع تزايد تكالفة الحوافز الضريبية الممنوحة للقطاع الخاص الاستثماري، ينبغي إعادة النظر في جميع الحوافز الممنوحة لهذا القطاع ولغيره من القطاعات.

ولقد لعبت الحكومة في دعم إنتاجية القطاع الخاص دوراً كبيراً، حيث انعكس ذلك في التطورات الآتية:

- تحقق نجاح ملموس في البرنامج الحكومي للشخصية، وذلك عند المقارنة بما تم تحقيقه في دول أخرى. وأصبحت معظم الشركات التي تم خصخصتها (نحو ٧٠٪ من الإجمالي) أكثر ربحية مقارنة بالوضع الذي كانت عليه قبل الشخصية.
- تفرد البرنامج المصري للشخصية بمراعاته للبعد الاجتماعي، من خلال إيجاد خطط لتعويض العمال في حالة التقاعد مبكراً. وفي عام ١٩٩٨، كانت التكالفة الإجمالية نحو ١,٣ مليار جنيه مصرى لتعويض عمال ١٢ شركة، لتغطية نحو ٥٧ ألف عامل، حيث كان متوسط مكافأة التقاعد مبلغاً يتراوح بين ١١ ألف جنيه، ٢٧ ألف جنيه.
- دعم المنافسة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الخدمات والمنافع العامة من خلال السماح بمزيد من عمليات الشخصية عن طريق البنوك الدولية للاستثمار والمبنوعة من خلال تنفيذ إستراتيجية الحكومة الحالية. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي ذلك إلى اجتذاب مزيداً من الاستثمار الذي ينطوي على تقنيات عالية وفنون إدارية وتسويقية على مستوى عالى، سوف تساعد على تحقيق مستويات إنتاجية مرتفعة، وتدعم القدرات التصديرية للدولة.
- إستراتيجية التجارة المصرية ذات المحاور الثلاثة، والمبنية على عضوية مصر في الاتفاقيات التجارية الدولية (منظمة التجارة العالمية)، اتفاقات التجارة الإقليمية،

وأتفاقات التجارة متعددة الأطراف (تجمع الكوميسا، منطقة التجارة الحرة العربية). ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإستراتيجية إلى تدعيم الإمكانيات التصديرية، وعلى وجه الخصوص بعد إجراء المزيد من التحسين على إجراءات التجارة، وهي التنظيمات التجارية التي تمتد إلى أبعاد أشمل من التي تم اتخاذها في تعديل هيكل التعريفة الجمركية.

إن تحليل مصادر النمو الناشئة عن الطلب والعرض في مستويات النشاط الصناعي طبقاً للمستوى الثاني للتجزئة للتصنيف الصناعي العالمي two - digit ISIC، مقسمة حسب مستويات التوظيف إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة، قد أظهر ما يلي:

- أصبحت معدلات النمو المرتفعة لأنشطة القطاع الخاص الصناعي القوة الدافعة وراء نمو القطاع الصناعي بأكمله.
- منذ عام ١٩٩١، كان هناك تغير واضح في هيكل أنشطة القطاع الخاص الصناعي. ولقد أفسحت الأنشطة التقليدية في مجال المعادن الأساسية والخشب، الطريق أمام الأنشطة الأكثر تعقيداً مثل الأنشطة الهندسية، الأنشطة غير المعدنية التي تقوم بها الشركات الكبرى. كما أظهرت المشروعات الصغيرة، أيضاً، أداءً مشجعاً في الأنشطة غير التقليدية.
- المكاسب التي تحققت من زيادة الإنتاجية وفي أنشطة القطاع الخاص الصناعي أصبحت أكثر وضوحاً.
- معدلات نمو القيمة المضافة فاقت معدلات نمو المدخلات، فيما عدا المدخلات من السلع الوسيطة المستوردة.
- تأثرت تخفيض قيمة الجنيه المصري في عام ١٩٩١ على تكلفة الإنتاج. وكانت الأنشطة ذات معدلات النمو المرتفعة قادرة على التكيف مع تخفيض قيمة الجنيه بشكل أفضل من غيرها. واستطاعت المشروعات الصغيرة أن تتكيف مع تخفيض قيمة العملة عن طريق تخفيض نصيب المكون الأجنبي من التكلفة الكلية للإنتاج، وزيادة الإنتاج للسوق المحلي في ظل منافسة أكثر فعالية، مع المنتجات المستوردة مرتفعة الثمن. كما استطاعت المشروعات الكبيرة زيادة صادراتها الحقيقة بنحو ٥.٥ ضعفاً، الأمر الذي مكّنها من استيعاب زيادة التكلفة الناشئة عن المدخلات المستوردة، بسبب ارتفاع محصلات النقد الأجنبي، بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة الحقيقة لعمليات الإنتاج

بأكثر من الضعف. أما المشروعات متوسطة الحجم فقد واجهت صعوبات في التكيف مع تخفيض قيمة العملة.

• ظلت مساهمة الصادرات محدودة بالنسبة للنمو الاقتصادي في القطاع الخاص الصناعي في مصر. فالسوق المحلية هي الهدف الرئيسي للقطاع الخاص الصناعي. ومن الملاحظات أن هيكل التعريفة الجمركية في مصر يزيد من ربحية الإنتاج للسوق المحلية، على حين يؤدي إلى رفع تكاليف السلع الوسيطة، سواء كانت مستوردة أو محلية الصنع الأمر الذي يولد تحيزاً ضد الصادرات. وتصل الضريبة الضمنية على الصادرات المصرية - نتيجة لهيكل التعريفة - إلى نحو ١٩%， على حين تبلغ المنحة الضمنية الناتجة عن عدم التصدير نحو ٢٢%， يحصل عليها المصدرؤن المرتقبون للسلع المصنوعة نتيجة بيع منتجاتهم في السوق المحلية (يمكن الرجوع إلى الدراسة التالية: Cassing et al.,DEPRA,June, 1998 .)

وتشير تقديرات الإنتاجية في القطاع الخاص الصناعي إلى وجود مكاسب واضحة للاقتصاد المصري والمواطن المصري، ناتجة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في أوائل التسعينات. وتشير النتائج إلى أن قوى السوق جعلت القطاع الخاص أكثر كفاءة عن ذي قبل، ومن ثم أصبح أكثر قدرة تنافسية في التسعينات، قياساً إلى ما كان عليه الوضع في نهاية الثمانينات. وتعتبر هذه الظاهرة أحد الأسباب الرئيسية للأداء القوي للقطاع الخاص في تحقيق النمو في الإنتاجية الكلية للعوامل. كما تقترح الدراسة، أيضاً، أن التكوين الرأسمالي الذي يأخذ شكل التكنولوجيا الجديدة، وتلك القائمة بالفعل، قد يدعم أفاق النمو في العقد الزمني التالي.

وهناك دلائل على حدوث زيادة كبيرة في الكفاءة الإنتاجية في نحو ٢٨ قطاعاً من الصناعة المصرية عند المستوى الثالث من التجزئة ISIC 3-digit، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٨/٨٧ حتى ١٩٩٦/٩٥. وقد كان مستوى الكفاءة في الفترة التي سبقت الإصلاح الاقتصادي نحو ٦٥%， على حين بلغ نحو ٨٠% في الفترة التي تلت الإصلاح. كما أوضحت النتائج، أيضاً، أن الإنتاجية الفنية الكلية لعوامل الإنتاج كان من الممكن أن تكون أعلى إذا كان التقدم الفني المدمج في الاستثمارات الجديدة، سواء كانت أجنبية أو محلية، أعلى مما هو عليه :

وقد ارتفعت الإنتاجية الكلية للعوامل بنسبة ١١% خلال الفترة من ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٩٩٦. وقد أدى نمو الإنتاجية في الفترة ما قبل الإصلاح وما بعدها إلى تحقيق فورات للاقتصاد القومي بنحو ٦٦٠ مليون جنيه. ٨٠% من نمو الإنتاجية الكلية للعوامل يعزى إلى رأس المال، و٨% مصدره العمل، وكذلك ١١% مصدرها الطاقة والموارد.

ويعكس نمو الإنتاجية الكلية للعوامل في القطاع الخاص الصناعي الأثر الكبير لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. فالنمو في الإنتاجية الكلية للعوامل هو نتيجة لتحسين الكفاءة كما تقيسها كفاءة الإنتاج والتكلفة، ومعدلات النمو التكنولوجي. وعلى وجه الخصوص، نجد أن ٥٧% من إجمالي القطاعات الصناعية حققت معدلات مرتفعة لنمو الإنتاجية الكلية للعوامل، ٩٠% حقق معدلات مرتفعة من النمو التكنولوجي و٣٦% حقق معدلات مرتفعة من كفاءة النمو. القطاعات الرابحة في القطاع الخاص الصناعي هي التي حققت ارتفاع في معدلات نمو في جميع مؤشرات الإنتاجية : الإنتاجية الكلية للعوامل والتكنولوجيا والكفاءة. وتمثلت هذه القطاعات في المشروعات والتبغ والملابس الجاهزة والأغذية والمنسوجات والأخشاب والمطاط والبلاستيك والمنتجات غير المعدنية الأخرى. كما شهدت تسعه قطاعات معدلات منخفضة لنمو الكفاءة، وكذلك معدلات منخفضة لنمو الإنتاجية. كما حققت خمسة قطاعات صناعية النمو في الإنتاجية الكلية للعوامل والتكنولوجيا ولكن ليس في الكفاءة (صناعة الورق والكيماويات الصناعية والمعدات المهنية والنقل والمشغولات المعدنية). وهناك صناعتان فقط شهدتا انخفاضا في المؤشرات الثلاثة جميعها (الحديد والصلب والمنتجات المعدنية غير الحديدية). ودلالة هذه النتائج أن أثر كفاءة الأداء على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل كان جوهريا. والقطاعات التي حققت مكاسب كانت تلك التي حققت، ليس فقط، معدلات نمو تكنولوجي مرتفعة في الفترة ما بعد الإصلاح، ولكنها حققت، أيضا، معدلات نمو كبيرة في الكفاءة.

وقد توصلت المقابلات الشخصية التي أجريت مع المسؤولين في ثلاثة من الأنشطة الوعادة (البرمجيات، الأجهزة المنزلية، المحاصيل البستانية) إلى عدد من المعوقات الأساسية والتحديات التي ترتبط بجوانب التسويق والتمويل والمؤسسات المساعدة والتكنولوجيا والتواهي القانونية والضرائب والعمل والآلات والمعدات والبنية الأساسية. وتشير النتائج إلى ضرورة القيام بعدة تدابير لإصلاح الوضع الراهن.

وفيما يتعلق بضاعة البرمجيات في مصر، بالرغم من تنوّعها الكبير مقارنة بمثيلاتها في دول أخرى، فقد توسيع بسرعة حيث أصبحت تضم نحو ٥٠٠٠ شخص، ولكن يحدّها نطاق السوق المحلي. وتكمّن الآفاق الحقيقة أمام هذه الصناعة في أسواق التصدير والتي من المتوقّع نموها عالمياً بنسب تتراوح بين ٣٠% و ٢٠% سنوياً. وتتّمتع صناعة البرمجيات المصريّة بوضع تنافسي جيد في التطبيقات المخصصة لغة العربيّة. وهناك دلائل على وجود زيادة في وفورات النطاق في صناعة البرمجيات المصريّة، لكن هناك مجموعة من العوامل تهدّد بإعاقة نمو صادراتها.

والتحديات الرئيسيّة التي تواجه صناعة البرمجيات المصريّة، يمكن ترتيبها تنازلياً على النحو الآتي :

١. عدم وجود إستراتيجية شاملة للتسويق، وخاصة عند المقارنة بدول أخرى قد حققت نجاحاً في هذه الصناعة مثل الهند.
٢. عدم توافر التمويل قصير وطويل الأجل بسبب إحجام البنوك عن تمويل أنشطة تعتمد على أصول غير ملموسة.
٣. عدم تفهّم المؤسسات الماليّة لطبيعة نشاط صناعة البرمجيات.
٤. عدم استطاعة البنوك تقييم مشروعات البرمجيات.
٥. صعوبة الحصول على كوادر فنية مؤهلة بسبب عدم كفاية التدريب الجامعي على هذه المجالات.
٦. سرعة انتقال العاملين بين المنشآت.
٧. ارتفاع مخاطر القرصنة في البرمجيات مع التراخي في تطبيق قانون حقوق الملكيّة الفكرية.
٨. عدم كفاية العقوبات المطبقة على حالات النسخ غير المشروع للبرامج.
٩. ضعف الوعي عند مستخدمي البرامج بضرورة استخدام برامج أصلية.
١٠. عدم كفاية الدعم الذي تقدمه الحكومة والقطاع الخاص لهذه الصناعة.
١١. عدم كفاية المعونة الفنية التي تلائم احتياجات هذه الصناعة.
١٢. ارتفاع تكاليف خدمات الهاتف ويتضمن ذلك الخطوط الدوليّة والخطوط المتصلة بالأقمار الصناعية.

١٣. الضرائب الجمركية على الواردات وارتفاع نفقات الفحص للمنتجات المصدرة.
١٤. ارتفاع تكاليف التدريب في هذه الصناعة.
١٥. عدم توافر كل من خدمات نظم البيانات النشطة ذات التكنولوجيا العالية، ونظم نقل البيانات عبر الأقمار الصناعية، في مصر في الوقت الراهن.

وتتمتع صناعة الأجهزة المنزلية بطلب محلي كبير في الوقت الحالي، ومن المتوقع أن يزيد خلال العقد الزمني القادم. وقد زاد إنتاج هذه الصناعة بأكثر من الضعف خلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦. وبالرغم من ذلك، من الملاحظ اتجاه نصيب العامل من الناتج، ونصيب الأجور بالنسبة لوحدة الناتج نحو الانخفاض الشديد. ومن الملاحظ أيضاً، ضعف الأداء التصديرى، حيث بلغت نسبة الصادرات في عام ١٩٩٦ نحو ٨٪ فقط من المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩١. وعادة ما يثور تساؤل بشأن قدرة الشركات المصرية على التنافس في أسواق التصدير، بما فيها أسواق الشرق الأوسط ودول إفريقيا الأعضاء في اتفاق الكوميسا، بسبب الانخفاض النسبي في مستوى التكنولوجيا المطبقة في هذه الصناعة. وأحد أسباب هذا الوضع هو المستوى الراهن من الحماية الذي يقدمه هيكل التعريفة الجمركية، والذي يعمل كحافز سلبي على الارتفاع بالเทคโนโลยيا والتتصدير.

- وأهم التحديات التي تواجه قطاع إنتاج الأجهزة المنزلية، مرتبة تنازلياً، تتمثل فيما يلى :
١. غياب المعلومات السوقية عن النواحي الديموغرافية، وتوازن العرض والطلب في السوق المحلي وأسواق التصدير.
  ٢. عدم توافر بيانات تحدد ما إذا كان المستهلك في الأسواق التصديرية المرتقبة بفضل الأجهزة المنزلية المصرية.
  ٣. غياب عنصر التنسيق بين الشركات العاملة في هذا المجال.
  ٤. الاعتقاد بعدم وجود دعم من مؤسسات التمويل التابعة للقطاع الخاص والحكومة.
  ٥. ارتفاع معدلات الفائدة، حيث تتراوح بين ١٢٪ و١٧٪، الأمر الذي يرفع تكالفة الإنتاج بالمقارنة بالمنافسين الأجانب.
  ٦. الاعتقاد بعدم كفاية إعداد المسؤولين بالبنوك المطلوبين لتقديم طلبات الاقتراض، الأمر الذي يكبح الاستثمار ويمنع القيام بالتوسعة.

٧. عدم توافر المعرفة المتعلقة بتحديد العمليات المثلث للانتاج، أو تقديم خدمات خارجية عادلة وغير متحيزه.
٨. عدم توافر المعرفة عن كيفية عمل تصميمات المنتجات التي تستطيع التنافس مع الواردات من أوربا.
٩. ارتفاع التكلفة التمويلية للحصول على تكنولوجيا جديدة.
١٠. البطء في إجراءات التقاضي المتعلقة بتسوية المنازعات.
١١. وجود رسوم على التصدير تبلغ ٦١%， ويؤدي ذلك إلى إعاقة الصادرات.
١٢. صعوبة التخلص من العمالة غير المنتجة.
١٣. عدم توافر العمالة الماهرة والفنية، وكفاءات المتخصصين في الإدارة والتسويق.

وبالنسبة لقطاع المحاصيل البستانية، والذي يشتمل على الخضر، والفاكهه، والزهور، نجده يشغل نحو ١٦% من المساحة الزراعية في مصر. ويتميز هذا القطاع بارتفاع القيمة المضافة، مع وجود إمكانيات تصديرية كبيرة. والشطر الأكبر من صادرات هذا القطاع يتمثل في الخضر، والتي بلغ متوسط قيمتها خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ نحو ١٥٤ مليون دولار أمريكي. أما صادرات الزهور فقد كانت أقل، كما سجلت معدلات نمو سنوية سالبة.

- وأبرز التحديات التي تواجه قطاع المحاصيل البستانية، مرتبة بشكل تنازلي، هي :
١. عدم توافر البنية الأساسية العامة اللازمة لتخزين الشحنات، الأمر الذي يمنع الشركات الصغيرة من التصدير، وترتفع التكلفة بالنسبة للمصدرين القادرين على الحصول على خدمات القطاع الخاص.
  ٢. سوء عمليات تداول الشحنات، الأمر الذي ينجم عنه تلف الشحنة، وزيادة احتمالات رفضها خلال عمليات الفحص بقصد الرقابة على الجودة.
  ٣. عدم كفاءة تسهيلات التبريد المتوفرة، الأمر الذي يسبب تلف الشحنة.
  ٤. الاعتقاد بعدم توافر الدعم المطلوب للمشروعات الصغيرة والبادئة.
  ٥. القلق بشأن تعقيدات نظام الحصص التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، واتفاق التجارة المقترن بين مصر والاتحاد الأوروبي.
  ٦. الاعتقاد بوجود تقييم غير عادل للنقلبات الكبيرة في الأرباح والخسائر الناجمة عن أحوال الطقس، وذلك من جانب مأموريات الضرائب.

٧. الخضوع للعديد من أنواع الضرائب المتراكمة فیاساً إلى ما يتحمله المنافسون في الدول الأجنبية.
٨. عدم توافر البيانات التي يمكن الاعتماد عليها، في الوقت المناسب، والتي تتعلق بالإنتاج والعائد سواء في الأسواق المصرية أو الأجنبية.
٩. عدم توافر المعلومات الفنية عن التشكيلات السلعية الجديدة، والكيماويات، وغيرها من المدخلات المطلوبة تحديداً للمنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الزهور.
١٠. طول الإجراءات المتعلقة بعمليات الموافقة على تسجيل الأراضي وترخيصها.
١١. طول الإجراءات التي تستغرقها عملية الموافقة على تشكيلات البذور الجديدة.
١٢. عدم توافر المهارات الإدارية والعمالة الفنية.
١٣. ارتفاع قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار الأمريكي، وهو أمر يؤدي إلى تخفيض درجة تنافسية الصناعة المصرية في السوق العالمي.
٤. صدور تعليمات جديدة تطالب المستوردين بتغطية خطابات الاعتماد بنسبة ١٠٠% من القيمة.

### **التوصيات :**

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها، هناك مجموعة من التوصيات تقدمها الدراسة بهدف زيادة إسهام القطاع الخاص في الإنتاجية والنمو بالاقتصاد المصري. وتنتمي هذه التوصيات فيما يلي :

- وضع خطة عمل لتشجيع النمو في قطاع السلع المصنوعة، بحيث يتم التركيز على العوامل التي تؤثر على كل من الطلب والعرض. في جانب الطلب، ينبغي عمل إستراتيجية حكومية لدعم العوامل التي تزيد الطلب على المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، مثل تحسين المستوى التكنولوجي، والإبتكار، والمهارات، والسلع المتفاوضة، والنمطية، وعمل مجموعات متراقبة من الصناعات، وقنوات التصدير. وعلى جانب العرض، ينبغي مراجعة وإصلاح حواجز الاستثمار، حتى يتسعى إعادة توجيه الحواجز إلى القطاعات المستهدفة، من أجل استئمالة النمو والإنتاجية.
- تشجيع المشروعات الصغيرة حتى يمكن حفز النمو والتوظيف . ويوضح التحليل أن إسهام المنشآت الصغيرة في النمو والإنتاجية تعرقله العديد من صور عدم التنافسية في الأسواق المحلية القائمة. وقد تجلى ذلك في النجاح النسبي في التكيف مع تخفيض قيمة

الجنيه المصري، مقارنة بالمنشآت الكبيرة ومتوسطة الحجم. وحيث تمثل هذه الفئة من المشروعات الصغيرة أكبر نسبة من الشركات العاملة، ينبغي توجيه اهتمام خاص لهذه المشروعات عند تصميم استراتيجيات التنمية.

- تقديم المزيد من حواجز الاستثمار للتكنولوجيات الناشئة، والمشروعات البدائية، بدلاً من تقديمها للمشروعات الكبيرة والصناعة التي حققت توسيعاً، حيث يكون تأثيرها أكبر على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل.
- انتهاج سياسات تجارة واستثمار أكثر توجهاً نحو السوق. وينبغي توجيه اهتمام خاص لتلك الصناعات التي تتمتع بنمو الكفاءة، وهي تضم الصناعات الكيماوية والمنتجات غير المعدنية والصناعات المعدنية والصناعات الهندسية وغيرها من الصناعات.
- تدعيم عمليات التحسين الحالية في إنتاجية القطاع الخاص الصناعي في مصر، بحيث يستطيع مزيد من القطاعات تحقيق معدلات نمو تكنولوجي موجبة وأكثر ارتفاعاً. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال انتهاج ممارسات ذات توجه سوقي تقوم على إلغاء تراخيص الاستيراد وصور الحظر المختلفة، والعمل على إيجاد روابط بين القطاع الخاص الصناعي وهيئات البحث والتطوير التي تقع تحت رعاية الحكومة.
- ينبغي على القطاع الخاص الصناعي أن يدعم جهود إنشاء تسهيلات محلية لأنشطة البحث والتطوير، حتى يمكن تيسير عمليات تطبيق وتنطوي التكنولوجيا الأجنبية في الاقتصاد القومي. ويعني ذلك ببساطة أن استيراد أفضل وأحدث تكنولوجيا من الخارج قد لا يؤدي إلى تحسين النمو في الإنتاجية الكلية للعوامل.
- في ظل تتمتع مصر بوفرة في عنصر العمل، ينبغي عليها أن تشجع نمو التكنولوجيا الموفرة لرأس المال حتى يمكن زيادة كفاءة عنصر رأس المال الذي يتميز بالندرة. ويقوم القطاع الخاص الاستثماري باتباع ذلك، ومن ثم فهو يتمتع بأعلى ناتج لكل وحدة من رأس المال.
- ينبغي دعم التكنولوجيات التي تزيد من إنتاجية عنصر العمل، حتى يمكن التغلب على مشكلة انخفاض إنتاجية العمل في مصر.
- تصميم خطة عمل لقطاعات البرمجيات، والأجهزة المنزلية، والمحاصيل البستانية، تغطي الجوانب التسويقية، والتمويلية، وغير ذلك من المؤسسات المساعدة، والتكنولوجيا، والجوانب القانونية، والضرائب، والعمل، والآلات والمعدات، والبنية الأساسية. ويجب أن تمتد هذه التوصيات إلى قطاعات وصناعات أخرى في الاقتصاد المصري. وينبغي أن

يتم تصميم الخطة بشكل يقوي استجابة أصحاب الأعمال والمديرين لإشارات السوق، وتقديم الدعم المطلوب لعلاج أوجه قصور محددة تم التعرف عليها في قطاعات معينة، وكذلك تدعيم قدرة المؤسسات الحكومية على دعم النشاط الاقتصادي. وحتى نضمن فعالية الخطة، يحتاج الأمر إلى النظر للخطة كجزء متكامل مع حزمة سياسة الإصلاح الاقتصادي للدولة .

وتتركز التوصيات الخاصة بصناعة البرمجيات حول إنشاء لجنة وزارية، يشارك فيها القطاع الخاص، من أجل تنفيذ إستراتيجية للصناعة تعكس أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين صناعة البرمجيات في كل من مصر والهند، بالإضافة إلى دول أخرى. ومن الضروري تقديم المساعدة للشركات الفردية حتى تستطيع وضع الخطط التسويقية التفصيلية، متضمنة تمويل مشاركتهم في معارض التجارة الدولية في إقليم الشرق الأوسط والشرق الأقصى علاوة على ذلك، يجب على الحكومة القيام بما يلي :

١. وضع إستراتيجية تمويل طويلة الأجل لتشجيع صناعة البرمجيات، ويشتمل ذلك على التجارة الإلكترونية.
٢. عمل دورات تدريبية للعاملين في البنوك لتعريفهم بأهمية الشركات ذات الأصول غير الملموسة.
٣. عمل دورات تدريبية لصانعي القرارات في مؤسسات التمويل، تتعلق بكيفية تقييم مشروعات البرمجيات.
٤. العمل على فتح قنوات للحوار المستمر بين القطاع الخاص والجامعات.
٥. العمل على تحسين القدرات الفنية للهيئات المنوط بها تنفيذ الأحكام، والقيام بمزيد من الحملات لضبط البرامج المنسوبة بطريقة غير مشروعة.
٦. زيادة العقوبات المفروضة على عمليات النسخ غير المشروعة.
٧. القيام بحملات واسعة النطاق عبر وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بأهمية استخدام البرمجيات المرخصة.

ومن الضروري تدعيم دور الحكومة والجهات التابعة للقطاع الخاص في الترويج لأنشطة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، ويتضمن ذلك تحديث قوائم المعلومات لدى شركة البرمجيات التابعة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بشكل دوري.

ويتطلب الأمر، تقديم معونة فنية، وبوجه خاص، في مجال التسويق والبحوث، للتعريف بما تقوم شركات البرمجيات الهندية والأمريكية بتطبيقه ، وإمكانية استفادة مصر من هذه الخبرات. وينبغي دراسة التجربة الهندية في مجال حدائق التكنولوجيا، مع إمكانية تطبيقها في مصر. ومن الأمور التي ينبغي أخذها في الاعتبار، إمكانية إجراء المزيد من التخفيفات الضريبية على المدخلات الرئيسية للصناعة، على أن يوازي ذلك تقديم برامج تدريبية للمسئولين بالجمارك عن كيفية تقييم أسطوانات برامج الحاسب ROMs، CD، وإلغاء رسوم التصدير على ما يتم تصديره من هذه الأسطوانات. وأخيراً، ينبغي على الحكومة أن تقوم بتوفير قطاع للاتصالات أكثر تنافسية.

وفيما يتعلق بضاعة الأجهزة المنزلية، هناك مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي :

١. إنشاء نظام لمعلومات السوق، يقوم على بيانات موثوق فيها عن الجوانب السكانية، وجوانب العرض والطلب، سواء في السوق المحلي أو الأسواق التصديرية المرتقبة.
٢. القيام بدراسة تفصيلية عن طلب السوق، تتضمن دراسة جدوى تصدير الأجهزة المنزلية إلى أسواق تجمع الكوميسا، ودول مجموعة الخمسة عشر، وغير ذلك من الأسواق.
٣. القيام بدراسة متابعة تتعلق بجدوى تصدير الأجهزة المنزلية إلى الأسواق الأفريقية في ظل اتفاق الكوميسا.
٤. العمل على توفير تمويل بمعدلات فائدة منخفضة أو تقديم قروض منخفضة التكاليف من خلال برامج من جهات مانحة.
٥. عمل دورات تدريبية للعاملين بالبنوك، ومن المفضل أن يكون بالخارج، تتعلق بكيفية تقييم طلبات الاقتراض.
٦. طرح مفهوم رأس المال المشترك وإدارة المخاطر على القطاع المصرفي حتى يمكن التوسيع في الصادرات.
٧. عقد مجموعة من ورش العمل أو السيمinars لتحسين المهارات الإدارية لتعظيم الإنتاج، وتحسين التسويق، والتنمية التكنولوجية.
٨. تحسين نظام المحاكم حتى يتسعى تسوية المنازعات خلال فترة زمنية معقولة.
٩. إلغاء رسم التصدير الذي يبلغ مقداره ٦% من القيمة.
١٠. مراجعة قانون العمل حتى يمكن فصل العمالة غير المنتجة.

## ١١. مراجعة نظام التعليم من أجل تحسين القاعدة الفنية والاستفادة من الخبرة.

وبالنظر إلى قطاع المحاصيل البستانية، هناك مجموعة من التوصيات ترتكز على خصخصة عمليات الشحن الجوي، وزيادة تسهيلات التبريد، وتخفيف الزمن اللازم لعمليات الشحن والتفرغ. علاوة على ذلك، ينبغي إدخال تحسينات على عمليات تجميع وإرسال المنتجات وبيانات العائد، وتشجيع الجهات المعنية على الحفاظ على المعلومات المتعلقة بالمدخلات الخاصة بالمنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وبينبغي بذل المزيد من الجهد لاختصار الوقت المطلوب لتسجيل الأراضي وإجراءات الحصول على التراخيص، وتسهير عملية الموافقة على استيراد البذور. ويجب بذل جهد خاص لوضع الشركات الصغيرة والبادئة تحت مظلة مشروعات المعونة الدولية. وعلى الحكومة أن تستمر في مفاوضتها لزيادة الحصص لدى الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمنتجات الوعادة مثل الفراولة. يضاف إلى ذلك، ضرورة مراجعة موقف قانون الضرائب عند تطبيقه على الزراعة بوجه خاص، مثل ذلك، متوسط الدخل. وأخيراً، ضرورة تشجيع البرامج التدريبية للمديرين من خلال الجمعيات الإنتاجية.

وبالرغم من وضوح المكاسب التي حصل عليها الاقتصاد المصري، الناجمة عن التقدم الذي حققه الحكومة المصرية لمواجهة التحديات التي لا تنتهي في مجال الإنتاجية والتنافسية والتي تمثلت في: تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتدعم المؤسسات المالية وتشجيع المشروعات ذات التوجيه الخارجي وتسهير الإجراءات، لازالت هناك بعض المشاكل، وعلى وجه الخصوص، تلك المرتبطة بالتوازن الخارجي. وهناك بعض الأمور مثل القيود الجمركية وغير الجمركية، والصرف الأجنبي، وتكلفة المعاملات، تحتاج إلى تدابير علاجية عاجلة. وعلى الحكومة المصرية أن تتعاون مع مجتمع رجال الأعمال في تصميم خطة عمل لتشجيع النمو ورفع الإنتاجية في الاقتصاد المصري بشكل عام، وفي القطاع الصناعي بوجه خاص، مع التركيز على الأنشطة الوعادة. ويتضمن ذلك تطوير التكنولوجيا والابتكار والمهارات والتوافق والنمطية وتجمعات الصناعات وقنوات التصدير ودعم الجهد الرامي إلى إنشاء قواعد محلية لأنشطة البحث والتطوير.